

# The Near East School of Theology

Vol. 39/1  
2018

# Theological Review

---



## مسيحيو المشرق العربي: هواجس الحاضر واسئلة المستقبل

### طارق متري\*

ذُهل الإعلامي عمرو أديب، يوم مقتلة الكاتدرائية المرقسية في الإسكندرية في نيسان/ابريل 2017، حين سمع ارملة الشهيد نسيم فهيم تتحدّث بلغة المسيحية المؤمنة الحق. وقال إن الأقباط مثل تلك المرأة المفجوعة مصنوعون من فولاذ وتساءل "من أين يأتي هذا القدر من المسامحة الذي لهم؟ أليس من عقيدتهم؟". لم يكن أديب وحيداً في ما ذهب إليه. الكثيرون بين مسلمي مصر تعدّوا التعاطف مع أقباط مصر إلى الإعجاب برودة فعلهم المسيحية بعد مجازر القاهرة وشمالى سيناء والإسكندرية وطنطا والمنية. اما الأقباط فلم يكتفوا باتهام المتوحشين بالتوحش والمجرمين بالإجرام. انتقد الكثيرون منهم السلطة لتقصيرها في حمايتهم بوصفهم مواطنين مصريين. وتساءل البعض عن عجز أجهزة القمع، التي ترمي عشرات الآلاف في السجون لمجرد الشبهة، عن ملاحقة الإرهابيين وردعهم. ورغم أن المجرمين معروفون، استعادوا أدواراً مشبوهة لعبتها أجهزة المخابرات في اعتداءات سابقة على الكنائس.

على النحو ذاته، لم ير مسيحيو الموصل وقرقوش وسائر قرى سهل نينوى، واللاجئون إلى عين كأواه بجوار إربيل في كردستان العراق، فائدة كبيرة في تأكيد المؤكّد ومواصلة التفجّع على ما أنزلته بهم داعش من جرائم إبادة وتطهير عرقي وجرائم ضد الإنسانية. فالقضية التي تقلق من اختاروا البقاء في العراق هي العودة وتأمين سلامة العائدين.

أدركوا أنّ إقامة منطقة آمنة بحماية دولية لا تبدو مشروعاً قابلاً للتحقيق، بعد خيبتهم من وعودٍ دولية ملتبسة بعيد تهجيرهم. لقد بات همهم الأول اليوم، وبطلّ توقعات منخفضة، التأكد من نوايا الدولة العراقية الحقيقية وقدرتها على القيام بأبسط واجبتها في حفظ حياة مواطنيها وحقوقهم. ذلك أن مسؤوليها وقادة الفصائل المقاتلة، كقوات الحشد الشعبي، في حالة زهو بالإنصار وسعي لاستثماره من دون إيلاء مستقبل المدنيين، بمن فيهم المسيحيين، كلّ الإهتمام الذي يستحقه.

ليس قصدي في البدء بملاحظتيّ عن فشل الدول الوطنية ومسؤولية حكوماتها اختزال مشكلة التطرف الذي لا يعرف الا الموت والعنف والقطيعة والتكفير. فلظاهرة الخطيرة التي تشهدها بلادنا أسباب شتى، يتصل بعضها

\* مدير معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، الجامعة الأميركية في بيروت.

بنشأتها الفكرية وتطور رؤيتها للإسلام والعالم، واستثمارها في التناقضات الطائفية السنيّة-الشيعيّة وإفادتها من مصالح دول وقوى سياسية في المنطقة وخارجها ومن التضارب بينها . وتتضمن تلك الأسباب أيضاً دوراً قامت به دول بعينها، من ممالك ومشيخات وجمهوريات، أدى في واقع الأمر إلى نمو الحركات الجهادية المتطرفة واتساع نفوذها، رغم تنوع الدوافع والأساليب.

وجعلت داعش التوحش، في أقصى وجوهه وأبشعها، دعامة سياستها في الحرب والإستيلاء على الأرض وإقامة الحكم، مما دفع جمهوراً كبيراً من ذوي النوايا الطيبة، من المسلمين، إلى التشديد على أنها ليست من إسلامهم بشيء. ويذهب الكثيرون إلى التأكيد أن ممارسات داعش بمثابة حرب على الإسلام والمسلمين. بالمقابل، تميل فئة أخرى من الخبثاء وقليلي العلم، إلى اعتبار التطرف الإسلامي كما تجسده داعش واخواتها هو الإسلام، وإن ظهر اليوم أمام أعيننا بأقصى تعبيراته وأعنفها.

غني عن القول إن المواجهة مع التطرف، ممارسةً وفكرًا، واجب على المسلمين قبل غيرهم. فتنزيه الإسلام عن ما يُرتكب باسمه يتجاهل أن داعش تنتقي من هوامش التراث الفقهي الإسلامي ما يؤيد أفعالها. أمّا وصم الإسلام جملة، من دون تفريق جليّ بين الذين يدينون به إلا من حيث درجة تطرفهم، فهو غير أخلاقي ويحول دون عزل المتطرفين، ويحدّ من امكانية حثّ المسلمين الذين يستهجنون فظائعهم على الطلاق النهائي مع الأفكار التي تسوّغها.

مهما يكن من أمر هذين المنزلقين، لن يزول خطر التطرف على مجتمعاتنا بمجرد الحاق الهزيمة العسكرية بداعش في الموصل والرقّة وجرد بعليك. ولن يُقضى على التطرف بفعل تغيير الأحوال السياسية التي سمحت باتساع نفوذ المجموعات الجهادية. فعلى الرغم من محدودية التأييد المعلن الذي تحظى به من المسلمين، والذي لا يتعدى الخمسة بالمئة بحسب استطلاعات الرأي الجادة، تبقى التنظيمات المتطرفة قادرة على ممارسة بعض الجاذبية على فئات من المسلمين، أكان ذلك عن طريق استثمار مشاعر الغضب والطائفية والشعور بالهامشية وانعدام المعنى أو بريق الأفكار الماضوية أو الإنقضائية. لذلك فإن مواصلة المعركة الفكرية، في التربية والثقافة والسياسة، ترتّب على الجميع، وعلى المسلمين في المقام الأول، مسؤوليات جسيمة.

لقد تأسست داعش في مطلع العام 2006 بعد مقتل أبي مصعب الزرقاوي. ودار خلافها مع تنظيم "القاعدة" حول انتهاج سياسة لا تميّز بين المسلمين الشيعة في العراق بل تجعل من مدنيهم، أو العوام كما تسميهم، هدفا لضرباتهما. وراجت بضعة مؤلفات وضعت أسسًا لنظرية غير معروفة من ذي قبل بين الحركات الإسلامية. ومما يلفت النظر في الأدبيات هذه كلها تميّزها عن التيار الرئيسي في الفقه و"فلسفة الحكم" الإسلامية من عدة جوانب. فإقامة "شرع الله" لا تستوحي أي نموذج معروف. و يظهر في صدارة هذا المشروع وضع الناس أمام

خيار الدولة الإسلامية أو الطوفان، وهو ما لم يعرفه التاريخ الإسلامي. كما نجد فيه بوضوح بعداً نشورياً، أي انقضائياً، إذ نجدنا أمام سرديةٍ عن أحداث آتية تقضي بمجملها إلى ما تسميه "الملحمة الكبرى" بين المسلمين والروم، أي النصارى، قبل خروج الدجال ومجيء المسيح. ويانتظار ذلك أو استعداداً له، تتشغل داعش أولاً بالحرب على مَنْ تكفّروهم من المسلمين. ويحتلّ العداء للشيعنة موقعاً رئيسياً في رؤيتها للعالم من حولها. فالرافضة "طائفة شرك وردّة". أمّا المسيحيون فيأتون متأخرين في سلّم استباحة الدماء بعد أهل السنة المكفّرين والشيعنة. وفي المبدأ يخيّر المسيحيون ما بين الإسلام والجزية وإذا أبوا ذلك يُعطون مهلة ليلتركوا أرضهم وممتلكاتهم طلباً للأمان. إلا أن الغلاة من منظري داعش، مثل أبي عمر البغدادي، يحسبون طوائف أهل الكتاب وغيرهم من الصابئة ونحوهم أهل حرب لا ذمة لهم.

وفي واقع الأمر، وبعد اعلان داعش عدم ممانعتها بقاء المسيحيين في مناطق سيطرتها إذا تحولوا إلى الإسلام أو دفعوا الجزية، فرضت قيوداً بصيغة قوانين وتدابير صارمة من شأن انتهاك المسيحيين لها تعريضهم للقتل. أكثر من ذلك، وفي تموز 2014 وضع مقاتلو داعش في الموصل نون النصارى على بيوتهم ففروا خوفاً من القتل وصودرت ممتلكاتهم. بدا أن داعش أسقطت فعلياً خيار الجزية فلم يبق إلا الأسلام أو الموت أو الفرار. وفي شباط 2015 هاجمت داعش القرى التي يسكنها الأثوريون في منطقة الخابور بسوريا وأسرت ما يزيد على 250 رهينة لأكثر من سنة. فأضطرت كنيسة الشرق الآشورية إلى دفع فدية مالية حتى استطاعت الإفراج عن 240 شخصاً. لكن بثّ صور عن عمليات القتل لثلاث رهائن، ثم السيطرة العسكرية على القرى، أدى إلى شبه استئصال لوجود المسيحيين في المنطقة إذ لم يبق منهم إلا مئات من أصل 15000.

غني عن القول إن هاتين الحالتين المأساويتين ضاعفتا شعور المسيحيين بالضيق الشديد والقلق المتعاضم. وفيما يتعدى ذلك، ورغم أن ما نزل بهم من عنف واضطهاد لا يتفوق على ما عاناه سواهم من أبناء الجماعات الدينية الأخرى، مسلمين وغير مسلمين، يبدو اضطراب مشاعرهم نتيجة العنف الواقع عليهم أقوى بالمقارنة مع سواهم، باستثناء الإيزيديين. يظهر ذلك في دراسة ميدانية أجراها فريق من الباحثين، المكلفين من مجلس الكنائس العالمي وبرنامج المساعدات الكنسية النروجية، تضمن مسوحات واستبيانات، استناداً إلى عيّنة عشوائية من 3542 شخصاً وذلك بين شهري نيسان وحزيران 2016 في زاخو وعين كأواه وداهوك وحلب وحمص وريف دمشق ودرعا والحسكة واللاذقية. فرغم تقارب أجوبة النازحين واللاجئين، على اختلاف انتماءاتهم، يتقرّد المسيحيون، والإيزيديون أيضاً، بالتعبير عن خيبتهم من قلة اكرثات جيرانهم من المسلمين حيال أوضاعهم ومن انحلال سريع، في بعض الظروف والأمكنة، لروابط حسن الجوار. كما يتقرّدون في وضع رغبتهم بالهجرة في سياق زمني طويل سابق لظهور الحركات الإسلامية المتطرفة، بل قبل الإحتلال الأميركي في العراق واندلاع الثورة في سوريا. بعبارة أخرى، وما خلا مصر، لا تختلف معاناة المسيحيين جزاء التطرف

الإسلامي عن معاناة سواهم، من المسلمين وغير المسلمين. إلا أن شعورهم بالإضطهاد أشدّ من سواهم وهم يبدون أكثر استشعارًا بأخطار معلومة وأخرى محتملة أو في بعض الأحيان مفترضة. ومهما يكن من أمر المشاعر والمخاوف الحقيقية المشروعة، يجد المسيحيون أنفسهم عرضة، أكثر من سواهم، لعملية تخويف، وهو عملة رائجة عندنا، يعمّقها ويجرّ ضحاياه إلى الإستعجال في تحقيق ما يخشونه.

من ناقل القول إن تهجير المسيحيين من بعض المناطق في كلا البلدين أو نزوحهم عنها أدى إلى تسارع في نزيف الهجرة بينهم. فالنزوح إلى الهجرة ليس جديدًا، وهو عملية مستمرة منذ الستينيات في القرن الماضي. ففي العراق، حيث لدينا معلومات أكثر دقة من البلدان الأخرى، تقلّص عدد المسيحيين من حوالي مليون ونصف عام 1990 إلى ما يقارب الثماني مئة ألفًا عام 2003 إلى 450000 عام 2010، و290000 عام 2015. إلا إن العدد لم ينخفض إلا قليلاً مذكًا بفعل توقف إستقبال طالبي اللجوء أو الهجرة، بما فيه تفضيل المسيحيين وان بطريقة غير معلنة، من قبل الدول القليلة التي يسرته سابقًا وبشكل محدود مثل أستراليا وإيطاليا وألمانيا وفرنسا والسويد وكندا.

وفيما يتعدى العراق، تأمرنا الواقعية اليوم بعدم التعويل كثيرًا على إمكانية الهجرة إلى بلدان بعيدة بحثًا عن الأمان وعن أوضاعٍ حياتية أفضل. ويدعونا واجب الحضور والشهادة، على صعوبة الإضطلاع به، إلى البقاء في بلادنا ومنطقتنا.

لعلنا نفتقر إلى الخيارات التي اعتمدها النخب الدينية والثقافية والسياسية في ما سُمي عصر النهضة حين اعتنقت قضايا مجتمعاتها، والتي سمحت للمسيحيين أن يلعبوا أدوارًا في أوطانهم تتعدى بكثير حجمهم العددي. فتلك الخيارات ليست متاحة الآن كما كانت في الماضي، ولا سيما أننا نعيش في عصر الخيبة، فيما عاش آباؤنا مطلع القرن الماضي عصرًا حبل بوعود كثيرة. مع ذلك، وأيًا كان من قساوة الأيام التي تمتحننا، لا خيارات جدية أخرى أمامنا. وهي تبقى، في كل الأحوال، خيرًا من الأوهام.

لا فائدة من تكرار الكلام العقيم إلى حدّ تصديقه عن وجود خطة كونية مدبرة لإفراغ الشرق من مسيحييه. لا شك أن الإسلاميين المتطرفين واسرائيل يلتقون في تمني اندثار المسيحيين ويعملون له في سياقات معينة. ربما كان الأخطر من الخطة المدبرة ضد المسيحيين هو التراجع الكبير في اهتمام العرب والعالم بمصائرهم. فالكثيرون لا يريدون القضاء على الوجود المسيحي لكنهم لا يفعلون الكثير للحؤول دونه. وإذا ما فضّلت دول غربية بعينها، وعلى نحو مستتر، إعطاء المسيحيين تأشيرات للهجرة فهي لا ترمي إلى اقتلاع المسيحيين من أرضهم بل غالبًا ما تتجاوز بكلفة محدودة مع طلب قياداتهم السياسية والكنسية وترجيح لنجاح اندماجهم النسبي في الدول المضيفة. إن المسيحيين يفعلون بتفكّك دولهم وتمزّق مجتمعاتهم وصعود التطرف ويقعون ضحية

الثلاثة معاً مما يهدّد وجودهم. لكن تفسير الواقع الذي نراه بالخفي المزعوم وتصحيح ما نعرفه بما نتخيّله يزيد من عجزنا.

ويتصل وهمّ آخر باللجوء إلى الأنظمة الإستبدادية بحجة أن الخيار الحقيقي هو بينها وبين التطرف الإرهابي. والحقيقة هي أن الأنظمة المذكورة أرهبتهم وهمّشتهم سنين طويلة وبعد ذلك ساهمت في اثارة شكوك مواطنيهم بهم الذين حسبوا بعض الفوائد التي جناها نفر منهم نوعاً من "التمييز الإيجابي" حيالهم. غنيّ عن البيان أنّه سبق لعدد كبير من المسيحيين في الدول التي حكمتها أنظمة الحزب الواحد والطائفة الواحدة والعائلة الواحدة أن اضطر للتنازل عن الكثير من حقوقه المدنية والسياسية، بل أنّها انتزعت منه، مقابل العيش بأمان مؤقت وفيما يقترب من العزلة عن باقي المجتمع، وهي عزلة تكاد تشبه ما اختبره المسيحيون في كنف نظام الملل العثماني. وهي عزلة تتركهم أحياناً بلا أصدقاء، وهي مضافة إلى المشكلات الإقتصادية والإجتماعية تدفع السواد الأعظم منهم إلى الهجرة، لا سيما حين تطلب تلك الأنظمة منهم ما لا طاقة لهم به كمثل التجنيد الإجباري في سوريا.

ومن الأوهام توقّع العون وطلب الحماية الخارجية. فما من قوة خارجية تقدم دعماً يُذكر للمسيحيين. ولا يغيّر في ذلك شيئاً وعد يتيم بالتمييز الإيجابي لصالح اللاجئيين السوريين يتفوه به دونالد ترامب ثم ينسأه، ولا عبارات تعاطف يقولها نائبه مايك بنس في مؤتمر يدعو إليه الإنجيلي المحافظ فرانكلين غراهام، أو مؤتمر الدفاع عن المسيحيين الذي وعد خلاله بتحويل هبات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية إلى المسيحيين مباشرة عوض تقديمها إلى الأمم المتحدة والهيئات غير الحكومية. ولا تؤوّل إلى أي فعل مؤثّر كلمة عطف أو التزام في الدفاع عن مسيحيي الشرق يخاطب فيها فلاديمير بوتين فئة من مؤمني روسيا أو زوّاراً من بلادنا.

لا بدّ من الإعتراف ملاحظة أنّ الإهتمام الدولي بمصائر المسيحيين تراجع تراجعاً كبيراً في دول غربية وشرقية، ولأسباب شتى لا مجال لمناقشتها في هذه الورقة. وعليّنا الملاحظة أيضاً أن النفور من المسلمين عند تلك الدول بحجّة خوفهم على أمنهم من افعال المتطرفين، وهو ما يسميه البعض رهاب الإسلام، يتفوق كثيراً على ما بقي من رغبة في دعم مسيحيي العالم العربي. ويقع البعض في الخطأ الأخلاقي والسياسي الكبير حين يتطوّع للإسهام في تخويف الغربيين من المسلمين، بذريعة معرفة واقعية آتية من المعاشية، ويظنّ أن كراهية المسلمين في الغرب تستجّر عطفاً على المسيحيين في البلدان ذات الأكثرية الإسلامية. لسنوات خلت، دافع بعض المسيحيين، في بلادنا كما في الدول الأوروبية، عن مبدأ المعاملة بالمثل في مسألة حقوق الأقليات الدينية. فطالبوا تلك الدول باشتراط المعاملة العادلة للمسلمين المقيمين على أرضها بمعاملة مماثلة لمسيحيي العالم الإسلامي. ولم يحصد هؤلاء المطالبين إلا الفشل والخيبة، فضلاً عن سقوطهم في النسبوية الأخلاقية

ونزوعهم إلى موازاة ما لا تصح الموازاة فيه، إذ إن الجاليات الإسلامية في أوروبا وافدة وفيها أغلبية من غير المواطنين والمواطنين الجدد فيما تضرب عميقاً جذور المواطنة عند المسيحيين في العالم العربي.

أما الوهم الرابع فيتمثل بالظن أن للمسيحيين مصلحة في تحالف الأقليات بوجه الأكثرية، مما يخالف كل تطّلع لتجاوز ثنائية الأغلبية والأقلية. إلا إن موضوعة المسيحيين على الفالق بين الأقليات الطائفية والأكثرية تمنع في تقنيات المجتمعات في غير بلد من بلدان المشرق وتضرب مصلحتهم وتعرضهم لأخطار أكبر وتزيد من معطوبيّتهم، ويصبحون وقوداً في الصراع وضحيةً تعويضيةً سهلة المنال. ويحرمهم ذلك من قدرة ولو محدودة، تؤهلهم أن يكونوا رسل ونام ومصالحة.

قبل ذلك وبعده، يحتاج المسيحيون في مواجهة التطرف الذي يعصف ببلادنا، بل بالعالم كله، لا إلى الإنعزال بل إلى تشكيل وإعادة تشكيل شبكات تضامن فيما بينهم ومع المسلمين هاهنا ومع أصدقائهم، أصدقاء المسيحيين، في العالم. ويتطلب التضامن لغة مخاطبة وسبل تعامل أكثر جرأةً وصبراً وحكمةً مما نشهده من حولنا. ويبدأ العمل على شفاء العلاقات المضطربة وبناء الجسور من السياقات المحلية إلى الصعيد العالمي الواسع.

لعل السؤال الذي نواجهه عند محاولة استشراف المستقبل هو: هل باستطاعتنا مقاربة الصعوبات التي ارخت بثقلها على المسيحيين من زاوية الحضور المسيحي بدل النظر إليها وفق سياسات الهوية؟

لا يختلف اثنان أن المسيحيين امثّلوا في انتمائهم الوطني وفي قدرتهم على إعادة بناء الوحدة المتصدعة بين أبناء الوطن الواحد وسعيهم إلى قيام الدولة الواحدة، دولة المساواة في المواطنة. وعانوا كغيرهم من تراجع فكريّ الدولة والمواطنة. وتضرّروا من إعاقة تحقّقهما، أكان ذلك بالاستئثار أو التسلط أم بغلبة القوة على منطق الحق والتهديد والتخويف وتجديد الأحقاد القديمة أو اختراع أحقاد جديدة. وشعر الكثيرون منهم، بظل المشكلات المعيشية المتراكمة وأزمة النظام السياسي والمجتمعي، بازدياد هامشيتهم وتراجع إمكانية مشاركتهم في صنع مصائرهم، فضلاً عن المصير الوطني.

ولكنهم كثيراً ما سلكوا مسالك متعددة في العمل السياسي، ولم ينضوا مرةً في تنظيم سياسي واحد أو اتبعوا زعيماً بعينه. وظهرت في صفوفهم نخب سياسية متنوعة. هذا إن لم يميلوا إلى الاحجام عنه. فشاركتم فئة منهم في الحياة العامة مشاركةً فاعلة، فيما عزفت فئة أخرى عنها. وأقبلت مجموعات من الشباب على طلب الوظائف العامة فيما انصرفت مجموعات أكبر إلى العمل في القطاع الخاص. وأفادت فئة ثالثة، لعلها أكبر من الإثنتين،

من فرص للتعلّم والترقي المهني في بلدان قريبة وبعيدة، وبخاصة عند اضطراب الأوضاع الأمنية وازدياد القلق على المستقبل وتأزم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

وأياً كان من أمر الاخفاقات والمعاناة التي عرفها المسيحيون وتراجع أدوارهم، ولا سيما في السياسة والثقافة، وتعرّضهم لضغوط أو مضايقات، فإن ثنائية الأقلية المنكفئة والاعلبيّة الطاغية لم تُغلق عليهم ولم تطبع مواقف مجموع المسلمين حيالهم. ذلك أن مشكلات المسيحيين كانت بمعظمها تعبيراً عن مشكلات المجتمعات العربية كلّها، ما يتصل منها بالمساواة والمشاركة السياسية أو ما يختص بالتنمية والنهوض الثقافي. ولم يغب ذلك عن عدد كبير من الرعاة والنخب الدينية والثقافية، كما تبيّنه الكتابات والوثائق والنداءات، فضلاً عن ممارسات مؤسساتهم التربوية والاجتماعية وغيرها من الهيئات التي هي بمثابة أدوات في خدمة الشهادة المسيحية أو الحضور المسيحي. وتكاد لا تجد نصّاً مسيحياً مرجعياً في العقود الخمسة الأخيرة يضع ما صار يدعى هواجس الأقلية في تناقض مع توجهات الأغلبية.

إن هذه المواقف، وقبلها مساهمات المسيحيين في حركة النهضة العربية أوائل القرن الماضي، لم تفقد معناها، بل تستحق أن تستعاد وتتجدّد في زمن التغيير العربي غير المتوقع والذي لا تُعرف مآلاته. فلا يقع المسيحيون، أو بالأحرى يوقعون، في أقلوية معطّلة لدورهم في الاسهام بهذا التغيير. ولا يحسبون، أو يحسبون أنفسهم، كتلة متجانسة ومتراصة بوجه كتلة واحدة ومتماسكة. فالمسيحيون مواطنون متنوعون، وليسوا جمهوراً يسير وراء زعيم أو قائد. والمسلمون متعدّدو الاتجاهات وليسوا بمعظمهم إسلاميين، والاسلاميون منهم ليسوا أصحاب موقف واحد ولا يمكن وصفهم جملةً بالتشدّد دون التمييز بين من يرفض العنف، عنف القتل والخطف والتكفير، ومن يتوسّله.

والتمييز هذا أحد عناصر الوقاية من الجنوح المستعجل إلى جرّ المسيحيين صوب التوجّس حيال نوايا الأكثرية الدينية أو العداء لها. غير أن عنصر الوقاية الأول من هذا الجنوح المدمّر يبقى الموقف الأخلاقي. ويعني هذا الموقف ألا يجد المسيحيون أنفسهم في غربة عن التوق إلى الحرية، ومتساهلين مع العنف، عنف الاستبداد وعنّف الإرهاب، عنف التخوين والتخويف، وعنّف الإلغاء والاقصاء، وساكتين عن الإساءة إلى كرامة الشخص الإنساني، أيّاً كان انتماءه.

بالطبع لا يجيب الموقف الأخلاقي عن كل التساؤلات القلقة عند المسيحيين. إلا أنه يحفظ أصحابه من الوقوع فريسة الارعاب المسيّس، الذي يضعف قدرة المسيحيين على المشاركة في صياغة مشروع للمستقبل ويجازف بتعطيل ادوارهم باسم الدفاع عنهم.

ويفترض منطق الحضور المسيحي قدرة على المخاطبة، مخاطبة في العمق لقلب الشعب الذي ينتمي إليه المسيحيون. ويبدأ ذلك من المشاركة في آلامه مشاركة كاملة، أي الصبر كما الشجاعة. وتكون الكنيسة، "لا كنيسة ردود الفعل والخصوصيات التي تحافظ عليها في وجود لا يهدف إلا إلى البقاء، بل كنيسة منتشرة كالمح، تبحث عن هويتها في رسالتها." (اغناطيوس الرابع، باريس 1984).

وتتستدعي هذه المخاطبة، فضلاً عن المشاركة، مجموعة ملاحظات هي، في الاعلم الاغلب، بديهية. غير أن بديهيته لا تعفيها من تكرارها، في ظروف الاضطراب والتشويش الحاضرة.

أولاً: أن الخوف، ومعه التخويف، وإن كان امرًا طبيعيًا بظل الاضطرابات، إلا إنه إذا صار معيارًا أولاً للحكم على الأوضاع والاحتمالات، أو استثمر في السياسة القصيرة النظر، يستعجل تحقيق ما نخافه، ويلهينا عن دعوة الانجيل.

ثانياً: ليس من تناقض مطلق بين ما يُسمّى هواجس الأقلية وهموم الأغلبية. والنظرة الثنائية التي توحى بالانقسام العامودي الذي لا رجعة فيه، ورغم تزايد الممارسات التي تؤيدها، ليست المفتاح الوحيد لفهم الواقع. وهي بطبيعة الحال، لا توفر لنا الأدوات اللازمة لتغييره، اللهم إلا الانسحاب والهجرة، الفعلية أو الرمزية.

ثالثاً: لا يقاس الحضور من منظوري الضعف والقوة. فليس هو مجرد انعكاس لموازن القوى بل ينقلنا إلى مستوى آخر بالكلية عنيت به أقدار المنتميين إلى "الأقلية" أن يمارسوا تأثيراً على المجتمع كلّه. ولعلّ الثقافة هي المجال الأرحب لهذه التأثير. ولا أقصد ها هنا الفن والادب والموسيقى فحسب بل مجال المعرفة والقيم الثقافية والأخلاقية.

رابعاً: يتطلب الانخراط في الحياة العامة، والاحجام عن الردّ على التهميش بتهميش الذات، عملية إرادية واعية من قبل القيادات والنخب. ويقضي الحثّ على تلك المشاركة، حسب منطق الحضور، المؤامة بين السعي وراء الصالح العام وصالح الجماعة الصغرى، كما في حالة القدس وحالات أخرى كثيرة. ففي لبنان مثلاً، من شأن التشديد على المشاركة في الحياة العامة، لا من باب حقوق المواطنة فحسب بل انطلاقاً من واجباتها، أن يردم الهوة بين مطالب الطائفة واحتياجات الجماعة الوطنية.

خامساً: لا يفيد الجماعة المسيحية بشيء افتعال رصّ الصفوف وتوحيد الزعامة والإصرار عليها. فالتنوع سمة طبيعية من سمات الحياة السياسية والثقافية. فإن التكلّل وراء قائد مُلهم أو قوي، يعرّض مستقبل الجماعة للخطر ويحملها تبعات اختيارات واطاء ليست كلّها مسؤولة عنها.

سادساً: لا يعفي الاعتراف بالتنوع، وهو حقيقة لا مفر منها، من ضرورة التشاور الذي يحول دون التناذب باسم الاختلاف. أكثر من ذلك، إن الحوار والتلاقي يجعل التنوع مصدرًا للاعتناء المتبادل مما يتيح استجماع قدرات الجميع واستنهاضها في عدد من مجالات الخدمة العامة.

سابعاً: تقتضي الصدقية، وهي بطبيعة الحال شرط من شروط الحضور المسيحي، تجنّب الوقوع في ازدواجية المعايير عند اتخاذ المواقف الأخلاقية، أكان ذلك في الإدانة أو في الدفاع عن حقوق الناس، أفراداً أو جماعات. ولا يبرر التمييز النازل بالمسيحيين، تمييزاً مضاداً، سافراً أو مستتراً، فعلياً أو معنوياً. فمن ناقل الالتزام بالأخلاق المسيحية ألا يحدّه حدود الجماعة المسيحية.

أثناء زيارته لمصر في نيسان/ابريل 2017، تحدث البابا فرنسيس أمام الرئيس السيسي عن دولة القانون والحرية وحقوق الإنسان، وفي لقائه مع فضيلة شيخ الأزهر، شدّد على حوار الحياة وترسيخ المواطنة والحرص على التنوع، وفي عظة القداس، وبعد صلواته لشهداء الإيمان المسيحي الأبرياء، دعا المسيحيين أن يدافعوا عن حقوق الآخرين بالقوة نفسها التي يدافعون بها عن حقوقهم.

مجلة  
كلية اللاهوت  
للشرق الأدنى

مجلد ١/٣٩  
٢٠١٨